

الباب الاول - الفصل الثاني : نظرية سلوك المستهلك

نظريات سلوك (توازن) المستهلك :-

اولا / النظرية الكلاسيكية (نظرية المنفعة)

تعريف المنفعة (utility) : هي قدرة السلعة على اشباع الحاجة ، وهي علاقه بين السلعة والحاجة اليها ، وتختلف من شخص لآخر ، فقد يكون الشاي (كسلعة) ضاره من الناحية الصحيه والاجتماعيه ، ولكن طالما يحصل الفرد منه على لذة الاشباع ، فهو بالنسبة للاقتصاد منفعة ، وكذلك (السكر) ، فأنها تقوم باشباع الحاجة .

اولا"-نظرية الكلاسيكية (نظرية المنفعة لسلوك المستهلك) :

ان اساس نظرية المنفعة هو ان المستهلك له رغبات او حاجات غير محدودة يسعى الى تحقيق اقصى منفعة (اكبر اشباع) لنفسه بحدود دخله المحدود والاسعار السائدة للسلع والخدمات .

ولغرض التحليل الاقتصادي يمكن ان تكون المنفعة سالبة ، اي ان استهلاك المستهلك لوحدها معينة من سلعة ما لا تزيد من اشباعها بل تسبب الضرر .

سؤال / ماهي فروض النظرية الكلاسيكية (نظرية المنفعة لسلوك المستهلك)

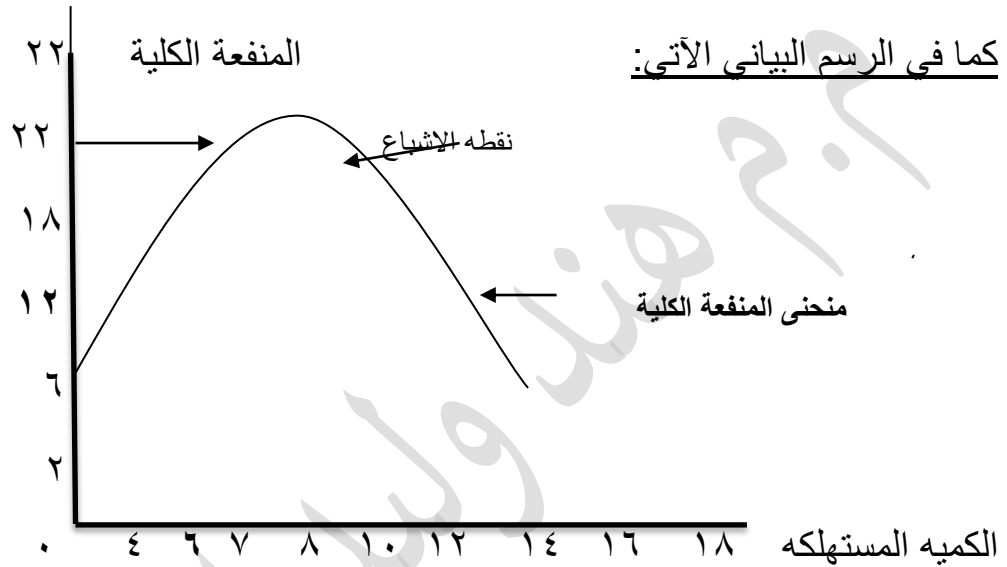
- ١- يجب ان يكون سلوك المستهلك رشيد ، اي ان تصرف المستهلك يجب ان يتصف بالعقلانية .
- ٢- يستطيع المستهلك قياس مقدار المنفعة التي يحصل عليها من استهلاكه لوحدها السلعة عدديا ، اي ان النظرية تفترض أن المنفعة قابله للقياس الكمي
- ٣- ان تكون منفعة كل سلعة مستقلة عن منفعة السلعة الاخرى .
- ٤- ان المنفعة الكلية التي يحصل عليها المستهلك هي عبارة عن مجموع المنافع التي يحققها من استهلاك السلعة المختلفه .
- ٥- ثبات دخل المستهلك .
- ٦- ثبات ذوق المستهلك .

انواع المنفعة

١- المنفعة الكلية (Total utility)

وهي مجموع المنافع التي يحصل عليها المستهلك من جزاء استهلاكه كمية معينة من سلعة ما في فتره زمنية معينة .

والمنفعة الكلية تتزايد مع تزايد عدد الوحدات المستهلكة من السلعة ، ولكن بمعدل متناقص الى ان تبلغ اقصى حد لها في نقطة تسمى نقطة الاشباع ، وبعدها تبدأ في التناقص المطلق .



س / اذا كانت الكميات المستهلكة من سلعة ما والمنفعة الكلية لها كما مثبت ادناه /و المطلوب رسم منحنى المنفعة الكلية ، مع تعريفها .

الكمية المستهلكة / ٤ - ٦ - ٧ - ٨ - ١٠ - ١٢ - ١٤ - ١٦ - ١٨

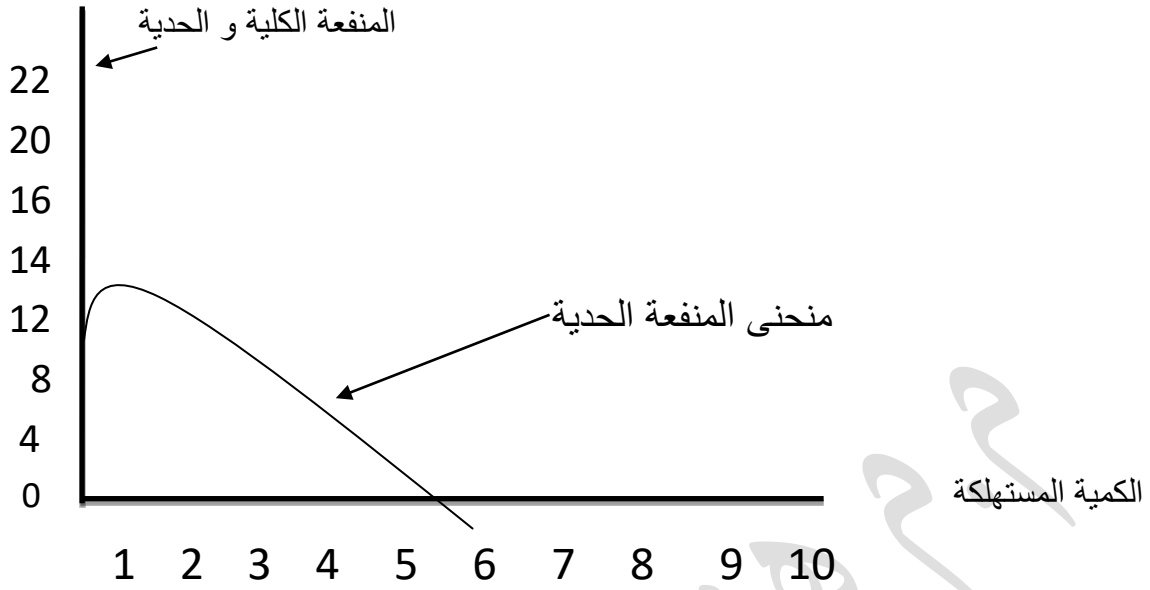
المنفعة الكلية / ٢ - ٦ - ١٢ - ١٨ - ٢٢ - ٢٢ - ٢٦ - ٣٠

والجواب هو الشكل البياني والتعريف أعلاه

٢- المنفعة الحدية (marginal utility) : هي منفعة الوحدة الاخيره المستهلكة

من السلعة ، او هي مقدار التغير في المنفعة الكلية الناجم من استهلاك وحدة اضافيه من السلعة ، وتكون متناقصة .

وهي تتناقص بتزايد الكمية المستهلكة من السلعة حتى تصل إلى الصفر ثم تصبح سالبة (حيث يتقاطع منحنى المنفعة الحدية مع خط الكميات المستهلكة)
كما في الشكل البياني الآتي:



قانون المنفعة الحدية :

$$\text{المنفعة الحدية} = \frac{\text{التغير النسبي في المنفعة الكلية}}{\text{التغير النسبي في الكمية المستهلكة}}$$

العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية .

ان المنفعة الكلية/ ماهي الا مجموع المنافع الحدية ، وان تزايد المنفعة الكلية بمعدل متناقص ماهو الا انعكاس لتناقص المنفعة الحدية .

والمنفعة الحدية هي (مقدار التغير في المنفعة الكلية) ÷ التغير في الكمية المستهلكة

جدول يمثل العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية

الكمية المستهلكة(ك.س)	المنفعة الكلية(م.ك)	المنفعة الحدية(م.ج)
١	١٠	١٠
٢	١٨	٨
٣	٢٤	٦
٤	٢٨	٤
٥	٣٠	٢
٦	٣٠	صفر
٧	٢٨	٢-
٨	٢٤	٤-

يمكن في السؤال أعطاء الكمية المستهلكة ، مع المنفعة الكلية أو المنفعة الحدية ، ويطلب
استخراج الأخرى؟

المنفعة الحدية = التغير النسبي في المنفعة الكلية ÷ التغير النسبي في الكمية المستهلكة

أي أن المنفعة الحدية من الجدول السابق = (المنفعة الكلية اللاحقة - المنفعة الكلية
السابقة) ÷ (الكمية المستهلكة اللاحقة - الكمية المستهلكة السابقة) ، وكالاتي: من
الجدول السابق

$$\text{المنفعة الحدية} = (18 - 10) \div (2 - 1) = 8$$

المنفعة الحدية = $8 \div 1 = 8$ وهي المنفعة الحدية في الصف الثاني وهكذا
لبقية الصفوف

أما استخراج المنفعة الكلية، فيمكن استخراجها من خلال جمع المنفعة الحدية اللاحقة
إلى مجموع المنفعة الحدية السابقة ، وهكذا

ومن الجدول اعلاه يظهر لنا ان المنفعة الكلية هي داله للكمية المستهلكة .

فكلما زادت الكمية المستهلكة ازدادت المنفعة الكلية ولكن الى حد معين بعدها تبدأ
بالتناقص .

ومن الجدول السابق : نلاحظ مايلي

عندما كانت الكمية المستهلكة (١) فان المنفعة الكلية كانت (١٠) وحدات منفعة ، وعندما
ارتفعت الكمية المستهلكة الى (٢) وحدتين من السلعة ارتفعت المنفعة الكلية الى (١٨)
وحدة منفعة ، وهكذا نجد ان المنفعة الكلية في تزايد حتى الوحدة المستهلكة الخامسة
حيث المنفعة الكلية بلغت (٣٠) وحده ، وعند استهلاك الوحدة السادسة من السلعة ، نجد
ان المنفعة الكلية لن تتغير (وهذا يعني ان المستهلك وصل الى نقطة الاشباع) ، وبعد
ذلك وعند استهلاك الوحدة السابعة نجد ان المنفعة الكلية قد انخفضت الى (٢٨) وحدة
منفعة ، وهذا يعني ان اثر الوحدة المستهلكة السابعة على المنفعة الكلية كان سالبا .

اما بالنسبة للمنفعة الحدية ، فنجد انها في تناقض مستمر ، فبينما كانت المنفعة الحدية
(١٠) عند استهلاك الوحدة الاولى اصبحت (٨) عند استهلاك الوحدة الثانية وهكذا
استمرت بالتناقص حتى الوحدة المستهلكة السادسة ، حيث اصبحت (صفر) ، اما عند
استهلاك الوحدة السابعة فقد اصبحت المنفعة الحدية سالبة (- ٢) .

فاذا رمزنا : للمنفعة الحديه بالرمز (م.ح)
وللمنفعة الكلية بالرمز (م.ك)
وللكمية المستهلكة بالرمز (ك.س)
اي ان / المنفعة الكلية هي داله الكمية المستهلكة
كما ان المنفعة الكلية = مجموع المنافع الحديه للكميات المستهلكة

- نظرية المنفعة الحديه او قانون المنفعة الحديه : تنص على :

ان المنفعة الحديه للسلعة تتناقص كلما استهلك الفرد كمية اكبر منها .

اي ان الفرد تقل رغبته للشيء كلما أستهلك منه كمية اكبر (المثل المبذول مملول)

قانون تناقص المنفعة الحديه : ينص على انه عند استهلاك الفرد لوحدات متتالية من السلعة فان مقدار الاشباع الاضافي الذي يحصل عليه المستهلك يبدأ بالتناقص كلما استمر استهلاك وحدات اضافيه من السلعة .

ملاحظة

نحتاج مثال جدول بالاقام على توازن المستهلك وتحقق شرطي التوازن

المنفعة الحديه للوحده النقديه : هي المنفعة الحديه للسلعة مقسوما على سعرها .

وحتى يتحقق توازن المستهلك / يجب ان تكون المنفعة الحديه للوحده النقديه متساويه لجميع السلع .

توازن المستهلك: هو أن يحقق المستهلك أقصى أشباع ممكن في حدود دخله الثابت

ومن اجل ان يحقق المستهلك توازنه ويحصل على اكبر منفعة ممكنه في حدود دخله الثابت، **لابد من توفر الشرطين الاتيين :**

- الشرط الاول : ان يحصل المستهلك على اكبر منفعة حديه ممكنه من كل وحده نقديه منفقته على السلع المختلفه (مثلاً أ و ب و ج)
- الشرط الثاني : ان لايزيد الانفاق الكلي على السلع أ ، ب ، ج ... على دخل المستهلك .

اي ان المستهلك : يحقق الشرط الاول عندما تكون :

$$\frac{\text{المنفعة الحديه للسلعة الاولى}}{\text{سعر السلعة الاولى}} = \frac{\text{المنفعة الحديه للسلعة الثانيه}}{\text{سعر السلعة الثانيه}}$$

وهكذا-----

ويتحقق الشرط الثاني عندما تكون:

$$\text{الكمية المستهلكة من السلعة (أ) } \times \text{سعرها} + \text{الكمية المستهلكة من السلعة (ب) } \times \text{سعرها} = \text{دخل المستهلك}$$

اي $30 = 30$

أي أن كمية السلعة (أ) $\times$ سعرها + كمية السلعة (ب) $\times$ سعرها = مجموع دخل المستهلك (وهو ٣٠)

فلو فرضنا أن كمية السلعة أ هي ٩ كغم وسعرها ٢ د

وكمية السلعة ب هي ٤ كغم وسعرها ٣ د

$$\text{أذن } (٢ \times ٩) + (٣ \times ٤) = \text{مج دخل المستهلك}$$

$$\text{دخل المستهلك} = ١٨ + ١٢ =$$

$$٣٠ = ٣٠$$

قوانين توازن المستهلك

يحقق المستهلك توازنه عندما تكون المنفعة الحدية للوحده النقديه متساويه لجميع السلع .
حتى يحقق المستهلك توازنه ويحصل على اكبر منفعة ممكنه من كل وحده نقديه منقده .

:- المنفعة الحدية للوحده النقديه / هي المنفعة الحدية للسلعه مقسوما على سعرها .

ويتحقق ذلك بالمعادله الاتيه : وهو الشرط الاول من توازن المستهلك

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعه الاولى}}{\text{سعر السلعة الاولى}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعه الثانيه}}{\text{سعر السلعة الثانيه}} \text{ وهكذا}$$

إذن يتحقق الشرط الاول من توازن المستهلك = عندما يحصل المستهلك على اكبر منفعة ممكنه من كل وحده نقديه منقده على السلع .

ويتحقق الشرط الثاني من توازن المستهلك = عندما لايزيد الانفاق الكلي المصروف على السلع على دخل المستهلك الكلي .

ويتحقق ذلك (أي الشرط الثاني) من خلال المعادله الاتيه :

$$\text{سعر السلعة الاولى} \times \text{كمية السلعة الاولى} + \text{سعر السلعة الثانيه} \times \text{كمية السلعة الثانيه} = \text{سعر السلعة الثالثه} \times \text{كمية السلعة الثالثه} + \text{الدخل}$$

ملاحظات :

المنفعة الحدية للشئ (للسلعة) تتناقص كلما استهلك الفرد كميته اكبر منها .

اما المنفعة الكلية للشئ (السلعة) فتتزايد كلما استهلك الفرد كميته اكبر من السلعة ولكن بمعدل متناقص الى ان تبلغ نقطة الاشباع فتبدا بالتناقص التدريجي .

تعريف فائض المستهلك:

وهو الفرق بين مايدفعه المستهلك لشراء السلعة فعلا اي (السعر الكلي) وبين ما يكون مستعدا لدفعه لشراء تلك السلعة

مثال على ذلك :

السعر	الكمية المشتراه كغم (من السلعة)	الانفاق الكلي الفعلي (السعر الكلي)	الانفاق الكلي المستعد دفعه (المنفعة الحديه)	فائض المستهلك
د ١٠	١ كغم	١٠	١٠	د ٠
د ٩	٢ كغم	١٨	١٩	د ١
د ٨	٣ كغم	٢٤	٢٧	د ٣

نجد ان المستهلك أنفق فعلا (د ١٠) للحصول على الوحدة الأولى ، و انه كان مستعدا لدفع (د ١٠) ، للحصول عليها ، لذا فانه فائض المستهلك يساوي صفر

اما الوحدة الثانيه ، فان المستهلك كان مستعد لشرائها ب (د ٩) ليكون مجموع الانفاق الكلي المستعد دفعه هو (د ١٩) للوحده الاولى والثانية ، ولكنه اشتراها ب (د ٨) ليكون مجموع الانفاق الكلي الفعلي هو (د ١٨) للوحدتين ١ و ٢ .

اما الوحدة الثالثه : فان المستهلك كان مستعدا لدفع (د ٨) ليكون مجموع الانفاق الكلي المستعد دفعه هو (د ٢٧) للوحدات الثلاث ، ولكنه اشتراها ب (د ٦) لذلك اصبح الانفاق الكلي الفعلي (د ٢٤) للوحدات الثلاث ١ و ٢ و ٣ . وهذا يعني ان المستهلك حصل على فائض يسمى (فائض المستهلك) قدره (٤ دينار) ، من خلال جمع فائض المستهلك للوحدات الثلاث في الجدول أعلاه.

في الوحدة الأولى كان قدره ٠ دينار من (١٠ - ١٠) = ٠

في الوحدة الثانيه كان قدره ١ دينار من (١٨ - ١٩) = ١

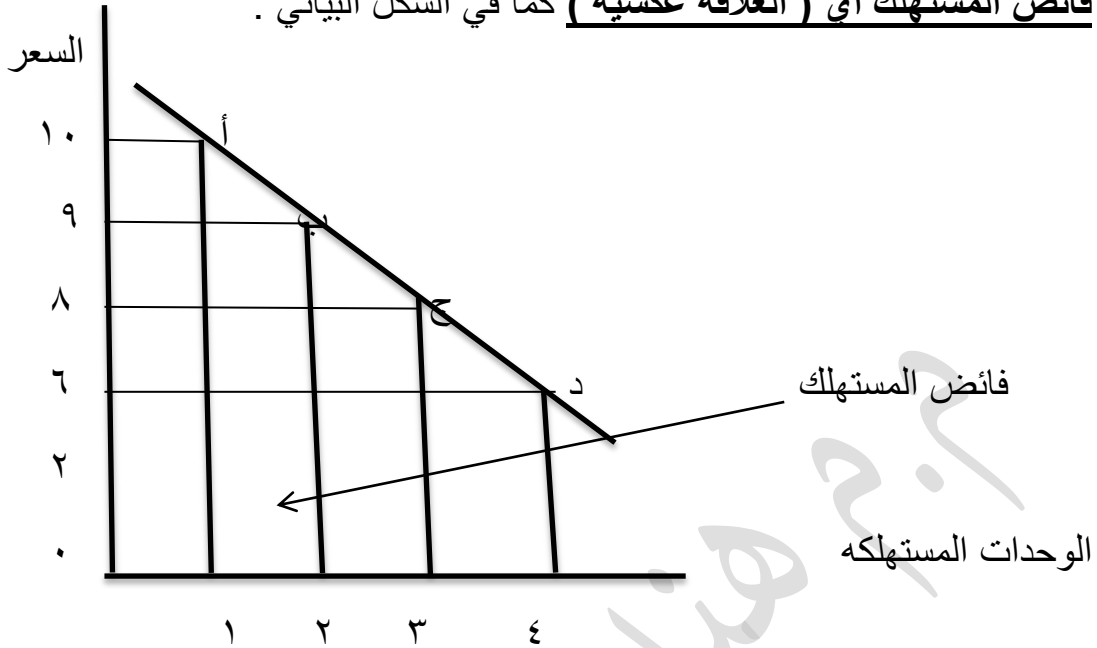
وفي الوحدة الثالثه كان قدره ٣ دينار من (٢٤ - ٢٧) = ٣

أذن فائض المستهلك بعد طرح العمود الثالث من العمود الرابع = د ٤ .

ملاحظه: نحتاج هنا شكل بياني عن فائض المستهلك العلاقة بين السعر وفائض

المستهلك

ملاحظة / عندما يرتفع السعر ينخفض فائض المستهلك ، **وعندما** ينخفض السعر يرتفع فائض المستهلك اي (العلاقة عكسيه) كما في الشكل البياني .



العلاقة بين الطلب وفائض المستهلك :

يرتفع فائض المستهلك عندما يكون الطلب مرناً ، وينخفض فائض المستهلك عندما يكون الطلب غير مرناً .

ثانياً: النظرية الثانية في تفسير سلوك المستهلك وهي :

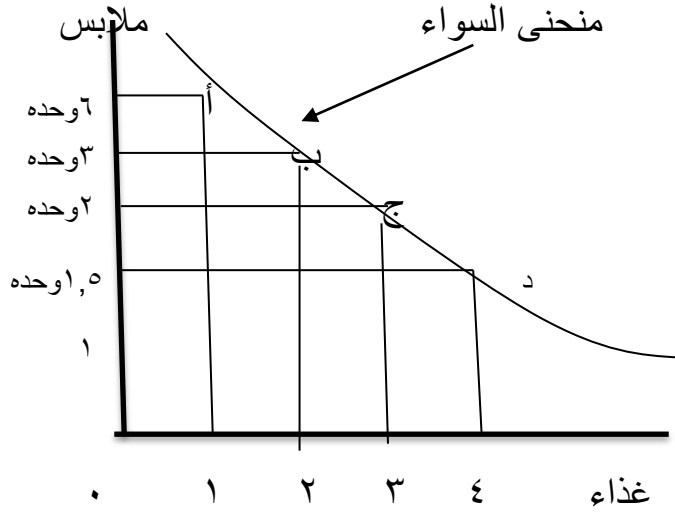
النظرية الحديثة (نظرية منحنيات السواء)

في ضوء الانتقادات التي وجهت الى تحليل المنفعة الحدية لسلوك المستهلك (حسب النظرية الكلاسيكية) وهو التحليل القائم على اساس التحليل العددي للمنفعة .
ظهر التحليل الحديث لسلوك المستهلك الذي يقوم على اساس التحليل الترتيبي ، على اعتبار ان المنفعة شي ذاتي لا يمكن قياسه ، وتم اعتماد هذا التحليل (منحنيات السواء) على اعتبار ان الافراد قادرون على تحديد ما اذا كانت اي مجموعه من السلع تعطي اشباعاً اكبر او اقل او مساوياً لما تعطيها اي مجموعه اخرى من السلع . اي ان المستهلك وفق هذا التحليل يكون قادراً على ترتيب سلم تفضيلاته والاختيار بين مجموعات سلعية تحتوي كل منها على تشكيله من السلع التي يرغب بها .

مفهوم منحنى السواء Indifference Curve

منحنى السواء : هو مجموعه من النقاط التي تمثل كل نقطه منها مجموعه سلعية يتساوى فيها الاشباع من وجهة نظر المستهلك مع اي مجموعة سلعية اخرى تمثلها نقطه اخرى على المنحنى نفسه . وان منحنيات السواء لا تتقاطع و لا تتساوى كما في المثال الاتي :

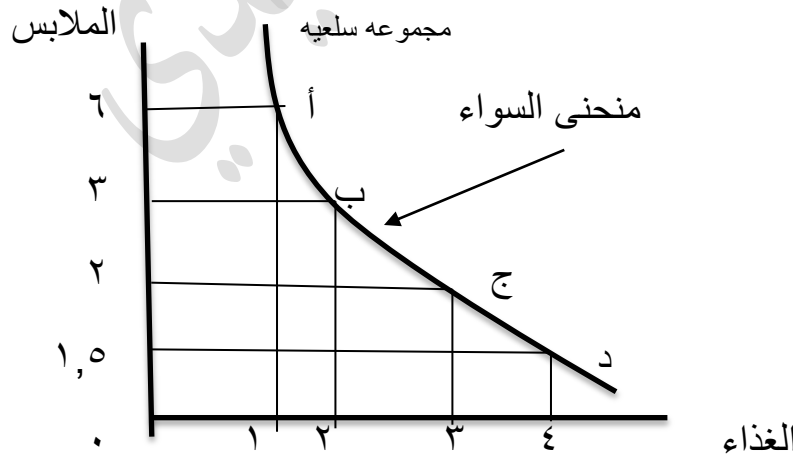
المجموعه	الغذاء	الملابس
أ	١	٦
ب	٢	٣
ج	٣	٢
د	٤	١,٥



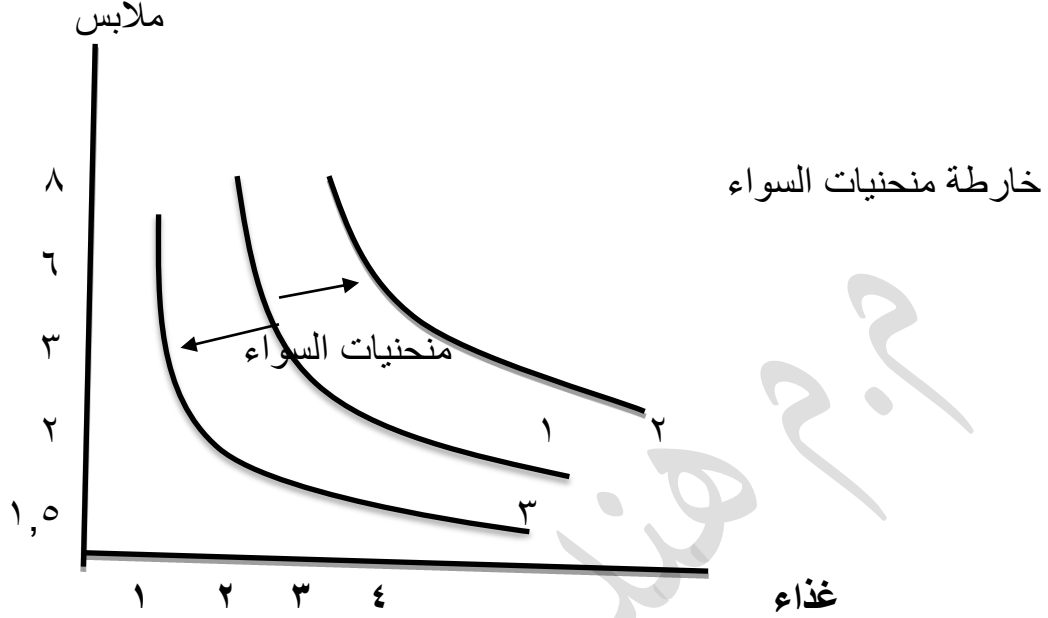
من الجدول اعلاه وحسب منحنى السواء .

فإذا كان دخل المستهلك اليومي (٦٠٠٠ د.)

نفترض ان الاشباع لا يختلف عند المستهلك اذا حصل على (٦) وحدات من الملابس وعلى (١) وحده من الغذاء كما في المجموعه (أ) ، او يحصل على (٣) وحدات من الملابس و (وحدتين) من الغذاء كما في المجموعه (ب) ، او يحصل على (وحدتين) من الملابس و (ثلاث وحدات) من الغذاء في المجموعه (ج) وهكذا



وهذا يعني ان المستهلك يحصل على نفس الاشباع سواء في المجموعه (أ) او (ب)
او (ج) او (د) ، وكما في الرسم البياني أعلاه.

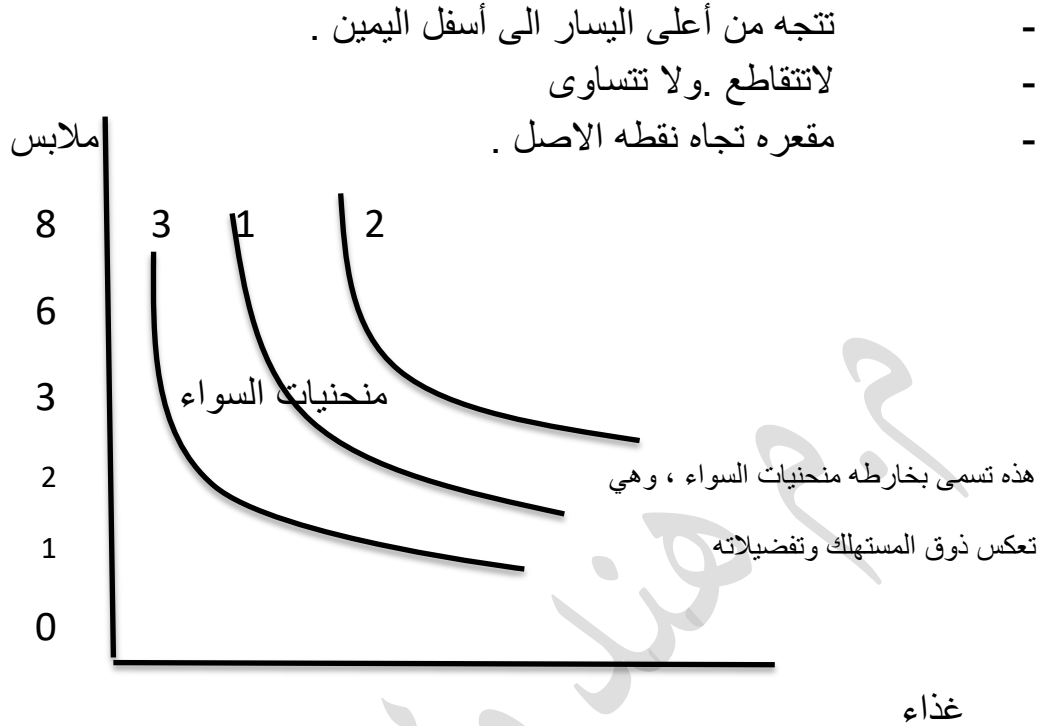


خصائص منحنيات السواء :

- 1- منحنى السواء الأعلى يعطي أشباع أكثر
- 2- كلما أنتقل منحنى السواء الى الداخل (نحو اليسار) كلما اعطى اشباع اقل وكلما أنتقل الى الخارج (نحو اليمين) اعطى اشباع اضافي واكبر .
- 3- تنحدر (تتجه) منحنيات السواء من أعلا اليسار الى أسفل اليمين دائما ، بسبب معدل الاحلال الحدي .
- 4- يكون شكل منحنى السواء (مقعرا) ، اي انه محدب باتجاه نقطه الاصل .
- 5- منحنيات السواء لا تتساوى في الأشباع
- 6- منحنيات السواء لا تتقاطع ، لان كل منحنى سواء يمثل مستوى اشباع معين ، ولذلك فان كل منحنى سواء يختلف عن جميع منحنيات السواء الاخرى ، وإذا أفترضنا أنها تقاطعت في نقطه معينه فانها سوف تتساوى في الاشباع وهذا لاينطبق مع خصائصها .

معدل الاحلال الحدي / وهذا يعني أن الفرد يكون مستعدا للتنازل عن عدد من الوحدات من سلعة ما مقابل حصوله على (وحدات اضافيه) من سلعه اخرى .

شكل يمثل منحنيات السواء



تعليق / لماذا منحنيات السواء لا تتقاطع مع بعضها ؟

منحنيات السواء لا تتقاطع مع بعضها ، / لان كل منحنى سواء يمثل مستوى اشباع معين ، وبهذا فانه مختلفا عن جميع منحنيات السواء الاخرى ،

وان منحنيات السواء لا تتساوى / لان كل منحنى سواء يمثل بالنسبة للمستهلك مستوى اشباع معين يختلف عن غيره .

س ١ / اثبت من خلال الرسم البياني والشرح ان منحنيات السواء لا تتقاطع ولا تتساوى ؟

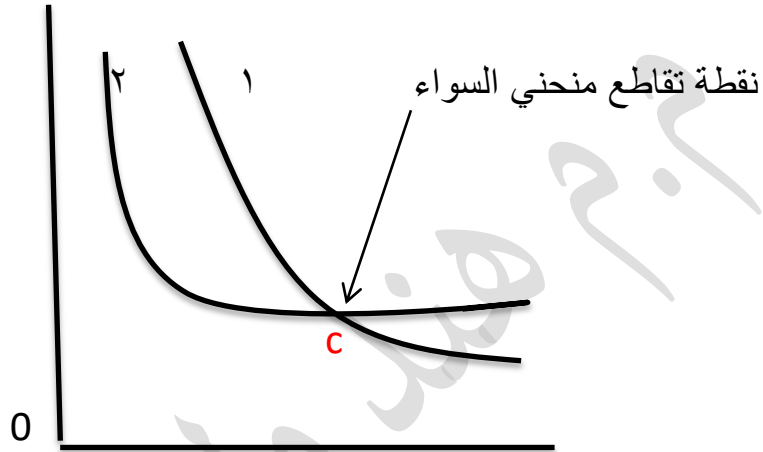
الجواب / بما ان أحد خصائص منحنيات السواء أنها لا تتقاطع ويمكن اثبات ذلك بالرسم كالاتي

نلاحظ من الشكل أدناه:

لو فرضنا ان منحنى السواء (١) يتقاطع مع منحنى السواء (٢) في النقطة (c) وبما ان النقطة (c) تقع على منحنى السواء (١ ، ٢) فهي اذن تمثل مستوى اشباع واحد، وهذا يعني أن المنحنى ١ و ٢ يعطيان نفس الأشباع لأنهما تقاطعا في c وهذا غير صحيح

لان منحنى السواء (١) اعلى من منحنى السواء (٢) ، وعليه يجب ان يعطي اشباع اكبر،
اذن هما لا يتقاطعا .

وبما ان المنحنيين تقاطعا في النقطة (c) حسب افتراضنا في المثال، وهي تقع على كلا
المنحنيين ، فهذا يعني ان منحنى السواء (١) و (٢) اصبحا متساويين في الاشباع وهذا
لايجوز لأن منحنى السواء (١) أعلى من منحنى السواء (٢)



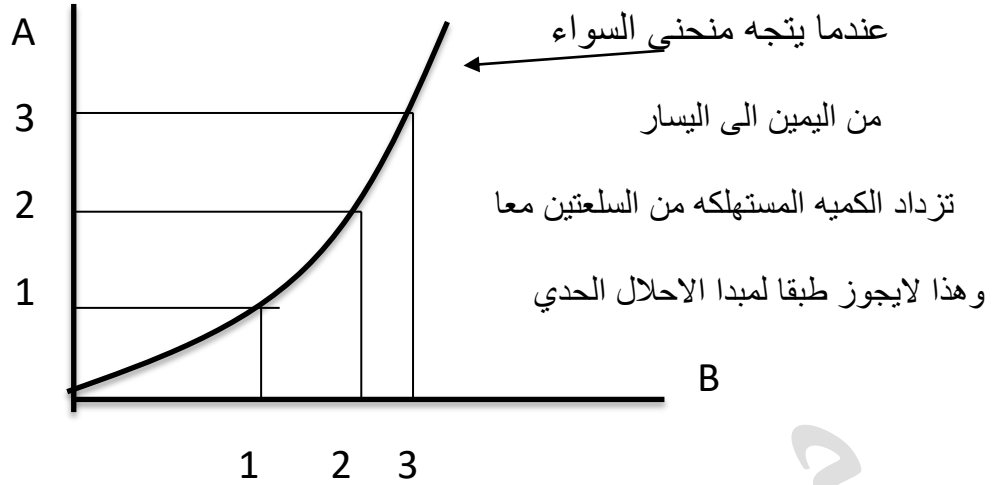
وبما أن منحنى السواء (١) **أعلى** من منحنى السواء (٢) ، فهذا يعني أنه يعطي **أشباع أكبر** ، أذن المنحنيان لا يتساويان ولا يتقاطعان، وهذا من خصائص منحنيات السواء.

س / لماذا تتجه منحنيات السواء من اليسار الى اليمين ولايجوز العكس ؟

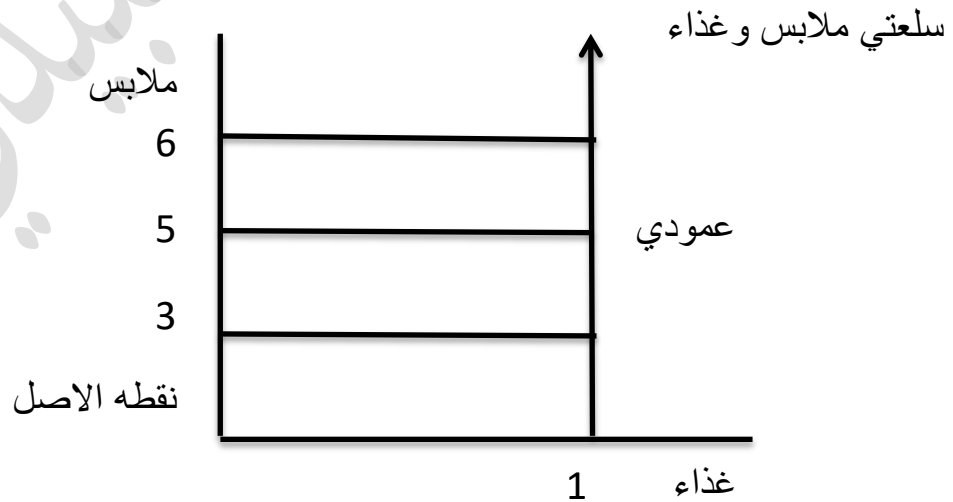
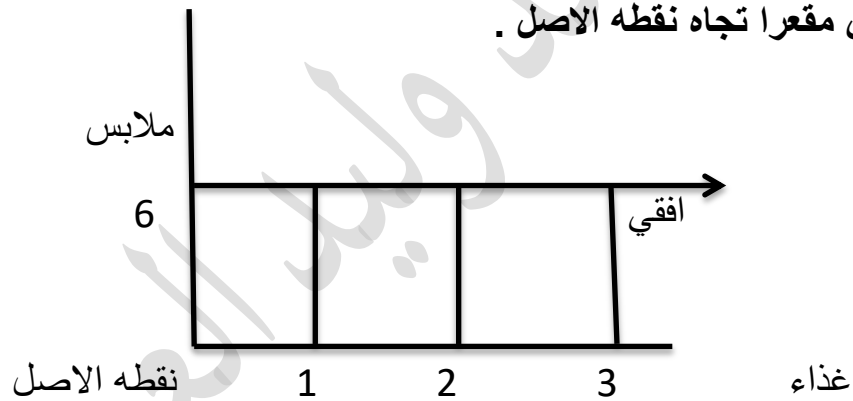
أو تتجه منحنيات السواء من اليسار الى اليمين / علل ذلك

الجواب/ طبقا لمبدأ الاحلال الحدي ، والذي ينص على انه اذا اراد المستهلك ان يحصل
على وحده اضافيه من سلعه ما ، يتوجب عليه التخلي عن كميته معينه من السلعة الاخرى

فاذا اتجه منحنى السواء من اليمين الى اليسار ، فهذا يعني ان الكمية المستهلكة من
السلعتين **سوف تزداد** معا (مثل ما يحصل في منحنى العرض بين السعر والكمية
المعروضه) وهذا لايجوز ، طبقا لمبدأ الاحلال الحدي ، وخصائص منحنيات السواء
وكما يظهر في الشكل (٤)



س / لماذا لايجوز ان يكون منحنى السواء افقي او عمودي ؟ مع الرسم البياني
ج / لايجوز ان يكون منحنى السواء افقي او عمودي
لانه من خصائص منحنيات السواء ، يجب
ان يكون مقعرا تجاه نقطه الاصل .



المعدل الحدي للاهلاك / هو عدد الوحدات من سلعة ما الذي يكون المستهلك مستعدا للتضحية بها او التنازل عنها ، مقابل حصوله على وحدات اضافيه من سلعة اخرى.

نلاحظ من الشكل (٥) نجد ان معدل الاشباع للمستهلك يكون متساويا بين النقاط وهذا لا يجوز وفقا لخصائص منحنيات السواء.

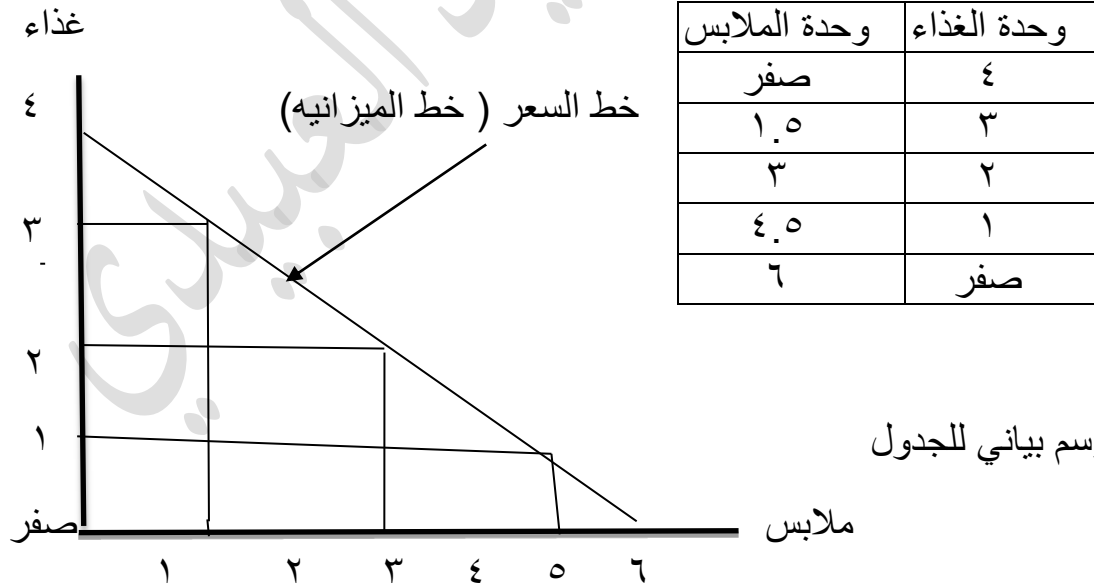
تعريف خط السعر (خط الميزانية) : هو الخط الذي يبين الطرق الممكنة التي يستطيع بها المستهلك انفاق دخله في ظل اسعار ثابتة لتشكيلة السلع التي يرغب باستهلاكها .

فلو فرضنا ان دخل المستهلك هو (6) دنانير يوما ، وان المستهلك يواجه اسعار ثابتة من الغذاء والملابس ولتكن ١,٥ للغذاء ، وان (1) دينار واحد للملابس . وانه يستطيع انفاق دخله البالغ (6 دينار) على كلى المجموعتين التي تتكون من (الغذاء والملابس) .

ولكن لو فرضنا انه انفق كل دخله على الغذاء فانه في هذه الحالة يستطيع شراء (4

وحدات) من الغذاء ($\frac{\text{الدخل}}{1.5} = 4$) وحدات ولاشي من الملابس ، او يستطيع شراء (6

وحدات) من الملابس ($\frac{\text{الدخل}}{1} = 6$) ، ولاشي من الغذاء والجدول الاتي يبين الطرق الممكنة التي يستطيع المستهلك انفاق دخله على الغذاء والملابس .

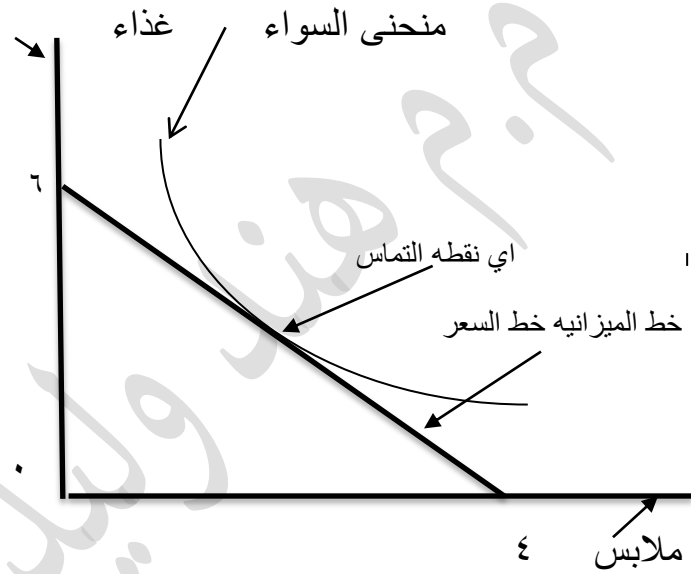


رسم بياني للجدول

ولكن بما ان المستهلك يجب ان يكون رشيد في استهلاكه ، فلا يمكن ان ينفق دخله كله على الملابس ويترك الغذاء او العكس

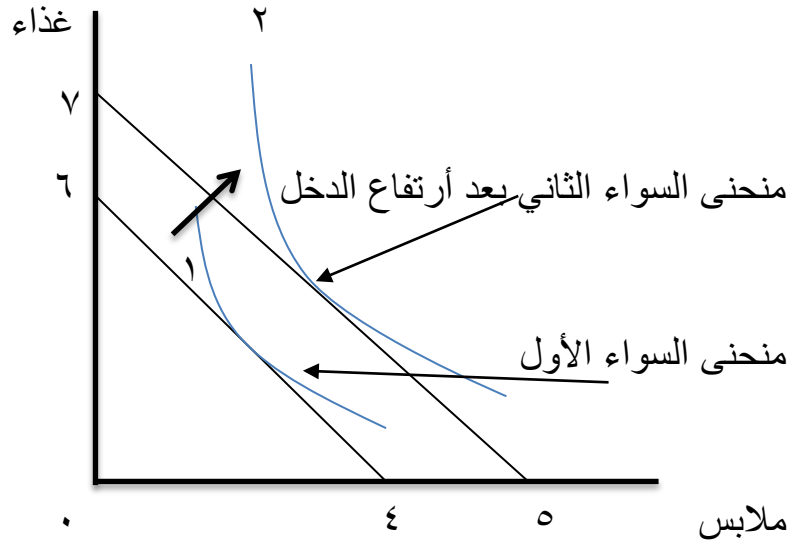
اسئلة صح وخطا

لذا فان المستهلك سوف يختار النقطة التي تحقق له افضل اشباع من دخله المتاح وفي ظل الاسعار السائدة ويحقق المستهلك اقصى اشباع عندما يكون خط الميزانيه (خط السعر) مماسا لمنحنى السواء ، وهنا يكون المستهلك في حالة توازن كما في الشكل البياني الآتي:



يكون المستهلك في حالة توازن عندما يشتري 4 وحدات من الملابس و 6 وحدات من الغذاء .

اما اذا تغير خط الميزانيه او خط السعر بافتراض زيادة دخل المستهلك فهذا يعني خروج منحنى السواء الى الخارج (اي ابتعاده عن نقطه الاصل) ، وهذا يعطي اشباع اكبر للمستهلك كما في الرسم البياني



اما اذا تغير خط الميزانيه او خط السعر بالعكس بافتراض

انخفاض دخل المستهلك فهذا يعني دخول منحنى

السواء نحو الداخل (باتجاه نقطه الاصل) وهذا يعني اشباع اقل للمستهلك كما في
الشكل البياني الآتي بعد انخفاض دخل المستهلك

